

ملاحظة

حول التضخم النقدي في ليبيا

السيد حسام الدين منصور*

مقدمة :

كثر الحديث عن التضخم في ليبيا خلال السنوات الاخيرة كما كثرت الاقتراحات المقدمة من أجل معالجته ، وعدا الكتيب الذي أصدره بنك ليبيا في عام ١٩٦١ حول هذا الموضوع ^١ ، فان جميع التقارير السنوية لبنك ليبيا التي ظهرت في السنوات الاخيرة تكاد لا تخلو من الاشارة الى هذه الظاهرة وبيان الاجراءات التي اعتمدتها ادارة البنك للحد منها ضمن الصلاحيات المخولة للبنك كمؤسسة مسئولة عن ادارة السياسة النقدية في البلاد .

وفي هذه الملاحظة سنحاول بيان طبيعة ارتفاع الاسعار في البلاد وما ينطوي عليه ، وسوف نعالج الموضوع بادئين بتعريف التضخم وبيان الظواهر المرافقة له ثم نستعرض التطورات التي طرأت على عرض النقد والرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية في مدينة طرابلس من عام ١٩٥٦ الى ١٩٦٧ م ، ثم نتطرق الى الصعوبات التي تعترض تصميم رقم قياسي ملائم لتكاليف المعيشة في البلاد ، ونعطي تفسيراً للتباين بين نسبة ارتفاع كمية النقد ونسبة ارتفاع مستوى الاسعار ، ونعود بعد ذلك الى ايراد الآراء المختلفة بخصوص ارتفاع الأسعار في ليبيا وأسبابه ، ونحاول على ضوء هذا النقاش ان نعين طبيعة ارتفاع الاسعار في ليبيا كظاهرة لاى نظام

* مدرس في قسم الاقتصاد في الجامعة الليبية وخريج جامعة كاليفورنيا في لوس انجلوس عام ١٩٥٨ وجامعة شيكاغو عام ١٩٦١

(١) ادارة البحوث ، بنك ليبيا « التضخم في ليبيا » ١٩٦١

اقتصادي يعتمد على ميكانيكية الاسعار كوسيلة لتخصيص موارد الانتاج على الوجه الامثل .

٢ - تعريف التضخم :

من الضروري عند تعريف التضخم ان نعين الظاهرة بحد ذاتها لكي يجرى التأكد من حدوثها قبل البحث عن أسبابها وبيان الاجراءات الكفيلة في التقليل من غلواتها . وفي هذا الصدد نعرف التضخم على أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار قد ارتفع بمقدار أحد عشر ضعفا عما كان عليه في عام ١٩٥٧ أى بنسبة يشكل تضخما ، وكذلك الامر بالنسبة للتغير النسبي لأسعار البضائع فيما بينها أو ارتفاع الاسعار نتيجة لتحسن في نوعية البضائع ، فالتضخم يعنى ارتفاعا عاما في تكاليف المعيشة مقاسة بوحدة النقد الوطنية . وسواء كان هذا الارتفاع مرئيا أم مكبوتا كما يحدث عندما تقوم الدولة برقابة اسعار السلع الرئيسية فان التضخم حاصل من الوجهة الفعلية ، نظرا لان الناس لا يستطيعون الحصول على الكميات التي يريدونها من البضائع بموجب الاسعار الرسمية ٢ .

٣ - الظواهر المرافقة للتضخم :

اذا كان التضخم يعنى هبوطا في اسعار لوحدة النقد بالنسبة لمختلف البضائع المحلية فمن باب أولى يعنى هبوطا في اسعار وحدة النقد الوطنية بالنسبة لمختلف البضائع الاجنبية ، وهذا ما يعكسه عادة هبوط سعر الصرف للنقد الوطنى بالنسبة للنقد الاجنبى اذا كان البلد الذى يعانى من التضخم يعتمد سعر الصرف الحر لنقده بالنسبة للنقود الاجنبية أو حدوث صعوبات في ميزان مدفوعاته اذا كان يتقيد

(٢) نظام السيطرة على الاسعار يؤدي الى جعل الاسعار النقدية لا تعكس الاسعار الحقيقية لانه يجب شمل ثمن البطاقة ضمن السعر النقدي اذا كانت الحكومة تطبق نظام البطاقات او ان الناس يجب عليهم الانتظار لمدة طويلة لكي يحصلوا على السلع التي يريدونها وبالتالي فان سعر السلعة النقدي هنا يجب ان يضاف اليه كلفة الانتظار ، وبما ان الانتظار ضروري في هذه الاحوال اذا لم تكن هناك محابة وتحيز ، فان الاشخاص الذين لا يستطيعون الوقوف ساعات طويلة لا يحصلون على ما يريدون من البضاعة ولو أنهم على استعداد لدفع ثمنها الرسمي .

بسعر صرف رسمي ثابت بالنسبة للنقد الاجنبي مما يضطره الى وضع قيود على حركة انتقال رأس المال والتجارة الخارجية وبالتالي يقل عرض البضائع الاجنبية ويرتفع سعرها أى انه في حالة كون البلد يعتمد سعر الصرف الحر فان الكمية المطلوبة من البضائع تنخفض لارتفاع سعر الصرف بينما في حالة اعتماد البلد سعرا رسميا ثابتا يحدث تقلص في الكمية المعروضة من البضائع المستوردة بفعل القيود على التجارة الخارجية وحركة رأس المال وهذه الظاهرة ينطوى عليها التضخم سواء كان جامحا أم زاحفا مع اختلاف في الوضوح طبقا لشدة الاحوال التضخمية .

٤ - عرض للحالة في ليبيا :

وبالنسبة لليبيا فان المعلومات المتوفرة عن حركة الاسعار بصورة عامة طفيفة وقد بدأ في حساب الرقم القياسى لكلفة المعيشة في عام ١٩٦٤ لمدينة طرابلس على أساس مسح ميزانية الاسرة الذى جرى في عام ١٩٦٢ والارقام المتوفرة عن الاسعار قبل عام ١٩٦٤ خاصة بأسعار التجزئة لاهم المواد الغذائية في مدينة طرابلس ، وبمقارنة الرقم القياسى لهذه الاسعار مع تطور كمية النقد خلال الفترة ما بين ١٩٥٧ أو ١٩٦٧ نجد أن كمية النقد قد زادت من حوالى ١٣ر٨ مليون جنيه الى ١٢٤ مليون جنيه أو بمقدار أحد عشر ضعفا بينما ارتفع الرقم القياسى لاسعار التجزئة لمجموعة المواد الغذائية في مدينة طرابلس من ١٠٩ الى ١٧٨ ٠^٢ وهذا المؤشر الاخير فيه كثير من العيوب من جهة التصميم باعتراف واضعيه ، وفي هذا الصدد يجب الاشارة الى انه مهما كانت طريقة تصميم الرقم القياسى للاسعار وتكاليف المعيشة على درجة كبيرة من الدقة في اعتمادها على ارقام صحيحة بخصوص اسعار البضائع المشمولة وعلى أرقام دقيقة بخصوص ميزانية الاسرة للوصول الى أرقام الترجيح فان ليبيا لا تزال منذ أواخر الخمسينات تمر في فترة يحدث فيها تغير كبير بالنسبة للعادات الاستهلاكية وطرز المعيشة مما يتعذر معه تصميم رقم قياسى يستدل بشئ من الدقة على التغير الحاصل في تكاليف المعيشة لوجود سلع كثيرة تدخل في السوق

(٣) النشرة الاقتصادية لبنك ليبيا - نوفمبر ، ديسمبر ١٩٦٧ العدد ٦ ، الجدول رقم ١٥ ، والجدول رقم ٢١ .

في كل سنة ، الامر الذي يسبب استحالة المقارنة من سنة لآخرى كما تظل الاوزان التي يجرى الترجيح على أساسها ممثلة لواقع الحال .

ولكن بالرغم من عدم وجود رقم قياسي ملائم لقياس ارتفاع الاسعار منذ نهاية عام ١٩٥٥ فان ارتفاع المستوى العام للاسعار حقيقة لا جدال فيها بالنسبة للمواطن العادى في البلاد بناء على خبرته الشخصية بخصوص تطور الاسعار في خلال هذه الفترة ، غير أنه في نفس الوقت من الصعب الاثبات بأن المعدل العام للاسعار قد ارتفع بمقدار أحد عشر ضعفا عما كان عليه في عام ١٩٥٧ أى بنسبة مساوية لزيادة كمية النقد المتوفرة في المجتمع . وبأخذ فترة الثلاثة سنوات المنتهية في ديسمبر ١٩٦٧ م نجد أن تكلفة المعيشة حسبما يشير الرقم القياسى لتكاليف المعيشة في مدينة طرابلس قد ارتفعت من ١١٠ في يناير ١٩٦٥ الى ١٣٢ في نهاية الفترة أى بمقدار ٢٠٪ ونجد ان أعلى حد وصله هذا الرقم كان ١٤١ في أبريل ١٩٦٧ هذا بينما ارتفع عرض النقد من حوالى ٦٩ مليون الى حوالى ١٢٦ مليون في نهاية هذه الفترة أى بما يقارب الضعف تقريبا .

ان محاولة اعتماد الرقم القياسى لتكلفة المعيشة في مدينة طرابلس كميّار لارتفاع تكلفة المعيشة في جميع أنحاء البلاد ، ربما يترتب عليه خطأ في نتيجة التحليل ويمكن القول بالاستناد الى المعلومات الفردية السائدة ان مستوى الاسعار في بعض مناطق الدواخل لم يرتفع بنسبة ارتفاعه في مدينة طرابلس بينما كان ارتفاع الاسعار في بعض المناطق الشرقية وخاصة مدينة بنغازى أعلى منه في طرابلس ولنفرض ان تكلفة المعيشة في جميع أنحاء المملكة قد ارتفعت خلال هذه الفترة بمقدار ٣٠٪ فان نسبة الارتفاع السنوية ١٠٪ تظل أقل بكثير من ٣٣٪ نسبة ارتفاع كمية النقد الاسمية في خلال هذه الفترة .

ويمكن اعطاء ثلاثة أسباب للتباين بين نسبة ارتفاع الاسعار ونسبة ارتفاع كمية النقد الاسمية .

أولا : ان زيادة الدخل في خلال هذه الفترة أدت الى زيادة طلب السكان

على جميع السلع والخدمات بما فيها الخدمات الناجمة عن الاحتفاظ بالنقد .

ثانيا : ان الزيادة في كمية النقد في الفترة منذ عام ١٩٥٦ حتى نهاية عام ١٩٦٧ كانت نتيجة لزيادة ثروة البلاد ، ففي الفترة الاولى أى من نهاية ١٩٥٦ حتى البدء في تصدير النفط حصلت البلاد على أموال من الخارج نتيجة لبيعها خامات مباشرة الى حكومات أجنبية ، وكانت هذه الاموال مثلة باجارات القواعد العسكرية ونتيجة لمساعدات انمائية أتت من الحكومات الاجنبية بالاضافة الى الاجارات ورسوم الامتياز التي حصلت عليها البلاد من شركات النفط في فترة التنقيب . وفي الفترة التي أعقبت البدء في تصدير النفط بعد عام ١٩٦١ كان مرد الزيادة في كمية النقد حصول الدولة على نصيبها من انتاج وتصدير النفط ، ونتيجة لاتفاق الشركات الاجنبية اموالا في البلاد . وفي الجدول التالي نبين تطور نسبة الائتمان المصرفي الى كمية النقد ونسبة صافي الاصول الاجنبية للمصارف التجارية الى عرض النقد .

(٤) في خلال الفترة من نهاية عام ١٩٦٤ الى نهاية عام ١٩٦٦ ارتفع الدخل النقدي من ٢٥٧ مليون الى ٤٣١ أى بنسبة ٦٨٪ تقريبا وارتفعت كمية النقد الاسمية من ٤٦ مليون الى ٩٩ مليون أى بنسبة ١١٥٪ مما يشير الى ان مرونة الطلب على النقد بالنسبة للدخل تساوى ١.٧ تقريبا وانخفضت سرعة التداول النقدي للدخل من ٥.٥ الى ٤.٣٥ ولكن بأخذ ارتفاع الاسعار بعين الاعتبار كما يتوجب نظرا لان طلب الناس على النقد ليس بطلب على كمية اسمية من اوراق نقدية وانما هو طلب الغاية منه الشعور بالقدرة على الحصول على كمية معينة من البضائع والسلع ، فعن طريق استعمال الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في مدينة طرابلس الذي ارتفع خلال هذه الفترة من ١١.٠ الى ١٣.٤ نجد ان كمية النقد الحقيقية قد ارتفعت من ٤١.٥ مليون الى ٧٥ مليون وان الدخل الحقيقي قد ارتفع من ٢٣.٤ مليون الى ٣٢.٧ مليون أى ان مرونة الطلب على النقد بالنسبة للدخل الحقيقي تساوى ٢ تقريبا وهو رقم معقول نظرا لان خدمات النقد تعد من السلع الكمية بمعنى ان ارتفاعا نسبيا في الدخل يقابله ارتفاع نسبى اكبر في كمية النقد الحقيقية .

(٥) الارقام الواردة هنا مستخلصة من ارقام منشورة في الملحق الاحصائي للنشرة الاقتصادية لبنك ليبيا - يوليو ١٩٦٧ م .

تطور نسبة الائتمان المصرفي وصافي الاصول الاجنبية للمصارف الى عرض النقد

السنوات	١٩٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
نسبة الائتمان المصرفي الى كمية النقد	٥٤	٥٨	٦٢	٦٠	٦١	٦٠	٦٢	٦٢	٦١	٥١	٤٨
نسبة صافي الاصول الاجنبية للمصارف الى عرض النقد	١٢١	١٤٠	١٣٥	١٣٨	١٣٤	١٢٤	١١٦	١٢٠	١٣١	١٢٥	١٢١

ان نسبة الائتمان المصرفي الى كمية النقد تراوحت بين ٤٨ و ٦٦ بالمائة ، ونسبة صافي الاصول الاجنبية الى كمية النقد تراوحت بين ١١٦٪ و ١٣٨٪ وقد بلغت حوالى ٢٢٧٪ فى مارس ١٩٦٧ ومنه نستنتج انه فى طيلة هذه الفترة لم تستعمل البلاد جميع الموارد المالية المتوفرة لديها فى الداخل وبالتالى ظل الطلب الاجنبى على الموارد الليبية فى جميع أشكالها أكبر من الطلب المحلى على الموارد الاجنبية فى أكثر السنوات . وفى السنوات التى حدثت فيها زيادة فى الكمية المطلوبة من الموارد الاجنبية عن الموارد المحلية المطلوبة من قبل الاجانب وبالتالى زيادة فى الكمية المطلوبة من القطع الاجنبى عن الكمية المعروضة كان الفائض المتراكم من السنين السابقة فى صافي المعاملات مع الخارج كاف لتمويل هذا العجز . ومنه فقد ظل مركز الجنيه الليبى قويا ولم تضطر البلاد الى اعتماد اجراءات مشددة على التجارة الخارجية وحركة رأس المال لعدم وجود صعوبات فى ميزان المدفوعات .

ثالثا : ان السبب الآخر الذى يمكن ان يعطى لعدم ارتفاع الاسعار بنسبة ارتفاع كمية النقد الاسمية ربما يكون عائدا الى ثلاثى نظام المقايضة الذى لا بد أنه كان سائدا فى بعض القرى والارياف ، وحلول النقد كواسطة للمبادلة ، ولا يمكن معرفة أثر هذا العامل دون معرفة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى القرى والارياف والواحات .

٦ - التضخم نتيجة لارتفاع الطلب :

من الاسباب التي تعطى لارتفاع الاسعار أو «التضخم» في ليبيا زيادة الطلب على البضائع والسلع وكون العرض قليل المرونة ، ولمناقشة هذا السبب يجب تحديد العوامل التي تؤثر على الطلب بوجه عام ، فمبادئ نظرية الاسعار تعرف الطلب على أنه جدول يشير الى الكميات التي يطلبها الافراد من البضائع والسلع في اسعار مختلفة بفرض بقاء الدخل واسعار السلع البديلة عن السلعة التي هي مجال البحث والاذواق ثابتة ، وان جميع الارقام تشير الى ارتفاع الدخل في ليبيا في خلال الفترة التي هي مجال البحث سواء من الناحية النقدية أو من الناحية الحقيقية ، الامر الذي أدى الى ارتفاع جدول الطلب على البضائع ، والخدمات غير أن الاسعار النقدية للبضائع لم تكن لترتفع لو لم تكن الزيادة في الطلب ناجمة عن زيادة في الدخل النقدي التي نجمت بدورها عن زيادة في انتاجية عوامل الانتاج المحلية ، فلو كانت الزيادة مقصورة على الدخل الحقيقي أى لو أعطى الافراد زيادة في دخلهم على شكل بضائع عينية لزاد الطلب العام مع بقاء الاسعار النقدية ثابتة ، لذلك فان الزيادة في كمية النقد من الامور الاساسية المؤدية لارتفاع الاسعار .

وبالنسبة لاسعار البضائع البديلة فان العوامل المؤثرة على الطلب هنا هي سعر الفائدة النقدية وتوفر مجالات استثمارية تستطيع امتصاص جزء كبير من الدخل . وليس هناك ما يشير الى ان اسعار الفائدة على الادخار قد انخفضت وبالتالي أدى ذلك الى هبوط الادخار وتفضيل الناس احلال الاستهلاك في الوقت الحاضر عن الاستهلاك في المستقبل ، غير أنه يمكن القول أن الناس بدأوا يشعرون بتحسين مركزهم النسبي على سلم الدخل وبالتالي أخذوا يزيدون في استهلاكهم .

وبالنسبة للاذواق فان قدوم عدد كبير من الاجانب الى البلاد أدى الى ظهور عادات استهلاكية جديدة وبضائع جديدة في الاسواق الليبية ، وتغير في الازواق لدى عامة الشعب ، فهذا العامل لا بد انه أثر في زيادة الطلب على البضائع والخدمات .

٧ - ارتفاع الاسعار او «التضخم» نتيجة لارتفاع التكاليف :

من الاسباب الاخرى التى تعطى لارتفاع الاسعار او «التضخم» فى البلاد هو أن العمال والموظفين يطالبون برفع أجورهم بالرغم من عدم تغير فى مستوى الانتاجية وان ارتفاع الاجور هذا يدفع أرباب العمل الى رفع أسعار حاجياتهم وبالتالي فان الاجور والاسعار تدخل فى سباق مما يتولد عنه تضخم .

ان الحلقة المفقودة فى نظرية كهذه عدم ذكرها مصدر تمويل ارتفاع الاسعار هذا ، اذ أنه معلوم من نظرية التوازن العام أن ارتفاعا فى الاجور فى صناعة ما يؤدي الى هبوط الارباح الصافية خاصة اذا كانت الشركات القائمة على هذه الصناعة لها قدرة احتكارية وتحصل على أرباح تفوق الارباح على رأس المال فى القطاعات الاخرى للاقتصاد . ففي هذه الحالة ينخفض عائد رأس المال ويرتفع عائد العمال والاسعار يمكن ان تظل ثابتة ، غير انه اذا أصرت الشركات القائمة على هذه الصناعة على الحصول على نفس المقدار من الارباح وبالتالي رفع الاسعار فان عملها هذا سوف يؤدي الى هبوط الكمية المطلوبة من البضائع التى تنتجها طالما ان الطلب ذو مرونة أكبر من الصفر ، وانخفاض فى الكمية المطلوبة يعنى حدوث بطالة فى هذه الصناعة والواقع ان استمرار البطالة هنا فى الامد الطويل لا بد وأن يؤدي الى عودة الاجور الى مستواها السابق .

وفى حالة كون الصناعة التى ارتفعت أجور العمال فيها تسودها المنافسة الكاملة فان محاولة أى من الشركات رفع أسعارها فى الامد القصير سوف يؤدي الى تلاشى الطلب بالنسبة لمنتجاتها ولكن بما أن رأس المال الموظف فيها يحصل على ايراد دون قيمة الفرصة المضاعة له فان الشركات تتحمل خسارة على رأس مالها الثابت وبالتالي تحاول الحد من استثماراتها هنا والانتقال الى مجالات أخرى مما يؤدي الى تقلص العرض للبضائع وارتفاع الاسعار لهذه البضائع وحدوث بطالة فى الامد الطويل أو زيادة الانتاج فى المجالات الاخرى نظرا لانتقال عوامل الانتاج الى تلك المجالات .

ولكن من الناحية العملية ان الحكومات لا تستطيع فى هذه الايام الانتظار

لعودة التوازن الى الاسواق برمتها نظرا لكون البطالة مشكلة انسانية ويترتب عليها مخاطر ، لذا فان الدول عادة تقوم باجراءات عن طريق السياسة النقدية من شأنها زيادة كمية النقد وخفض سعر الفائدة النقدية وزيادة الاستثمار وارتفاع الاسعار مما يؤدي الى عودة الاجور الحقيقية الى مستواها السابق تقريبا .

والزيادة في الاسعار هنا ناجمة عن أسباب نقدية وان كان السبب الاول هو ارتفاع الاجور نظرا لان ارتفاع الاسعار ما كان يستمر لو لم تقم الدولة بزيادة كمية النقد ، ولا يمكن القول بصورة مؤكدة بالنسبة لليبيا ان ارتفاع الاسعار الذي يعقبه قد مول عن طريق زيادة سرعة التداول النقدي لان هذه تتزايد طردا مع سعر الفائدة على الاصول الشبيهة بالنقد مثل ودائع الادخار والسندات بالاضافة الى ارباح الاسهم المالية وارتفاع مستوى الاسعار أى كل العوامل التي تزيد في كلفة الاحتفاظ بالنقد كما انها تتناقص مع زيادة الدخل ومن الصعب تحديد الاثر الصافي لهذه المتغيرات في خلال هذه الفترة على سرعة التداول .

والفكرة الرئيسية بالنسبة لزيادة الاسعار «التضخم» عن طريق زيادة التكاليف تستند الى وجود نقابات عمال على درجة كبيرة من القوة بحيث تستطيع املاء رغباتها من ناحية الاجور وشروط العمل ومثل هذه النقابات غير موجودة في ليبيا . والذي يمكن قوله بالنسبة لارتفاع الاجور والعلاوات هو ان الدولة أكبر مستخدم للقوى العاملة في البلاد وبالتالي فان أى ارتفاع تجريه بالنسبة للاجور سوف يؤدي الى رفع الاجور في أكثر القطاعات الاخرى نظرا للمنافسة الشديدة التي يشعر بها ارباب العمل في هذه القطاعات عند طلبهم عمالا وموظفين وهم بالتالي مضطرون الى دفع أجور تساوى أو تزيد عن الاجور التي تدفعها الدولة سيما وان العمال الذين يعملون في القطاع الخاص مضطرون للعمل عادة بشكل جدي أكثر من عمال وموظفي الدولة . وفي اعتقادي ان قيام الدولة بزيادة رواتب وأجور وعلاوات موظفيها وعمالها لم يكن انعكاسا لزيادة الاسعار في البلاد فحسب وانما كان ناجما عن سياستها بخصوص توزيع الثروة التي بدأت تتراكم لديها .

٨ - ارتفاع الاسعار نتيجة للقوى الاحتكارية المسيطرة على الاسواق :

والسبب الآخر الذي يعطى لارتفاع الاسعار أو «التضخم» في البلاد هو أن

المستوردين الرئيسيين وأصحاب العقارات يستمون بقوة احتكارية تجعلهم قادرين على الحصول على أسعار مرتفعة لبضائعهم وجنى أرباح غير عادية . والواقع ان صح هذا الامر فإنه لن يكون مدعاة لحدوث ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار نظرا لانه طالما ان الدولة تعتمد النظام الاقتصادي الحر كسبيل لتخصيص موارد الانتاج فإنها سوف تفسح السبل أمام مختلف المواطنين الذين يريدون دخول مجال التجارة والصناعة والاستفادة من ارتفاع عائد رأس المال في هذه المجالات ، مما يؤدي الى زيادة عرض البضائع والخدمات وتلاشي قوة المحتكرين الاوائل في السوق ، وخلاصة القول في هذا الشأن ان الارتفاع في الاسعار سوف يستمر خلال الامد القصير فقط وطول هذا الامد يختلف باختلاف البضائع والخدمات الاستهلاكية ، فمثلا بالنسبة للخضار فان هبوط أسعارها الى مستوى يقارب مستواها في البلدان المجاورة يعتمد على مدى نجاح الجهود المبذولة في القطاع الزراعي ورغبة الافراد في الاستفادة من فرص الربح الناجمة عن الاسعار السائدة للغلات الزراعية . ولا يمكن الاسهاب هنا في هذا الموضوع نظرا لانه مستقل في حد ذاته ويجب معالجته في مجال آخر .

أما بخصوص الحاجيات الاستهلاكية الاخرى المستوردة فان قيام الدولة باتخاذ اجراءات تدعم من خلالها المنافسة في الاسواق وتفسح المجال أمام من يرى بنفسه الكفاءة للقيام بالنشاط التجاري مع ما يترتب عليه من احتمال الربح والخسارة كفيل بجعل الاسعار المحلية لهذه البضائع تقارب أسعارها في بلد المنشأ مع فارق لتكاليف النقل والرسوم الجمركية وما اليها . وكلما سارعت الدولة الى اتخاذ اجراءات من هذا القبيل كلما قصرت مدة الامد القصير بالنسبة لمجال التجارة وربما يكون في صالح النمو الاقتصادي للبلاد فتح باب الاستيراد على مصراعيه في هذه المرحلة ليتسنى للمواطنين التعرف على مختلف البضائع ويختاروا منها ما يتلاءم وطبائعهم ولكي يعتادوا على مستوى عال من المعيشة ويألفوه وبالتالي يحاولوا جهدهم الحفاظ عليه عن طريق العمل والانتاج .

وبالنسبة لايجات السكن فان ارتفاع الدخل وزيادة السكان وتغير أذواقهم

أدى الى زيادة طلبهم على خدمات المنازل السكنية وبما ان العرض لهذه الخدمات ذو مرونة تساوى الصفر في الأمد القصير فقد نتج عن هذه الزيادة في الطلب ارتفاع في اجارات السكن بشكل ساعد على تقنين الخدمات السكنية المتوفرة بين الاشخاص حسب حاجاتهم مقاسة برغبتهم لدفع هذه الاجارات المرتفعة كما انه ساعد على زيادة النشاط لبناء المساكن الجديدة نظرا لان الفائدة على رهن العقارات ظلت منخفضة أو تساوى الصفر أحيانا وبالتالي بقيت كلفة بناء المساكن الجديدة منخفضة ومع ارتفاع الاجارات أضحت نسبة الايراد الناجمة عن توظيف رأس المال في العقارات مرتفعة وأعلى من النسبة التي يجب أن تسود في الأمد الطويل عندما تزداد المساكن وبالتالي يزداد عرض الخدمات السكنية وتنخفض الاجارات بحيث تساوى نسبتها الى كلفة بناء المنزل مجموع نسبة الفائدة على رأس المال في المجالات الأخرى ونسبة استهلاك هذه المنازل ، فارتفاع الاجارات نتيجة لارتفاع الطلب جعل الناس يقبلون على بناء المساكن الجديدة للاستفادة من فرص الربح وسوف ينطوى على عملهم هذا زيادة في عرض الخدمات السكنية وهبوط في الاجارات الى مستوى التوازن في الأمد الطويل .

٩ - فحوى ارتفاع الاسعار في ليبيا :

ان الزيادة التي حصلت في مستوى الاسعار هي كأي زيادة تحصل عادة في الاسواق نتيجة لتفاعل العرض والطلب فقد زاد الطلب نتيجة لزيادة الدخل بصورة رئيسية وزيادة الدخل هذه كانت زيادة حقيقية ولم تكن نقدية فقط كما سبق أن أشرنا غير أنها كانت ناجمة عن زيادة في انتاج بضائع وخدمات لا تصلح للاستهلاك المباشر ولو حدثت الزيادة في الدخل نتيجة لزيادة الغلات الزراعية لما كان هناك من سبب لارتفاع أسعار الحاجيات الاستهلاكية نظرا لان زيادة العرض للبضائع الاستهلاكية والمواد الأولية عندئذ سوف تؤدي الى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب بمعنى أن العرض والطلب يزيدان بحيث تبقى الاسعار ثابتة نوعا .

وهذا الامر لم يحدث في ليبيا نظرا لان الثروة المكتشفة هنا لا يمكن استعمالها بصورة مباشرة في دعم رفاهية الافراد الا بصورة محدودة عن طريق توفير الوقود

اللازم للاستهلاك غير أن الجزء الأكبر منها يجب أن يصدر لقاء نقد نادر يمكن استعماله في مختلف النواحي الاستهلاكية والاستثمارية في البلاد . فالمرحل الكثيرة التي تمر خلالها البضائع الاستهلاكية الى أن تصل الى المستهلك تجعلها عرضة لمختلف الاختناقات في مجالات الاستيراد والنقل والتوزيع .

وارتفاع الاسعار في نظام اقتصادي حر أمر أساسي كما يستطيع هذا النظام القيام بعمله في تخصيص موارد الانتاج على الوجه الامثل ، نظرا لانه الوسيلة الوحيدة التي يعرف بها المعارضون زيادة الطلب في السوق وبالتالي يحاولون تلبية هذه الزيادة بتوجيه عوامل الانتاج الى انتاج البضائع التي زاد الطلب عليها وشعر الناس بالحاجة اليها فلو منعت الاسعار من الارتفاع عن طريق السيطرة الحكومية المباشرة لادى ذلك الى استمرار النقص في العرض على الطلب ولعزف الناس عن المجالات الانتاجية التي يجب أن يوظفوا جهودهم ومواردهم فيها ولادى ذلك لهبوط مستوى الرفاه الاجتماعى واساءة تخصيص موارد الانتاج بصورة تتنافى ورغبة الاكثية في المجتمع ، فارتفاع الاسعار هو الوسيلة الوحيدة لليد الخفية التي تكلم عنها آدم سميث لان تقوم بعملها .

وخلاصة القول هنا أن الاقتصاد الليبي تأثر ولا يزال يتأثر منذ أواخر الخمسينات بظهور ثروة انتاجية أدت الى اضطراب حالة التوازن التي كانت تسوده ، ومع ان البلاد قد قطعت شوطا للوصول الى مرحلة توازن جديدة فان حالة عدم التوازن لا تزال هي المسيطرة في أكثر الاحوال اذ لا يزال العرض أقل من الطلب لبعض البضائع الاستهلاكية وللنمازل السكنية، وبمقدار ما يعرف النقص الحاصل في العرض عن طلب وتجرى محاولة لتلافيه ، بمقدار ما يسرع الاقتصاد في العودة الى مرحلة التوازن الجديدة .

وبالرغم مما قيل عن ارتفاع تكاليف المعيشة مع ارتفاع الدخل النقدي فانه ما من أحد يستطيع الجزم بمدى هذا الارتفاع منذ الخمسينات حتى الآن ، فلقد زادت الخدمات الحكومية المجانية سواء في مجال الصحة والخدمات الاجتماعية والتعليمية أو في مجال العمران وبناء مشاريع القاعدة الاساسية والمنافع العامة ،

وصحيح ان البضائع الاستهلاكية قد ارتفع ثمنها ولكن هذه البضائع قد جرى عليها تحسن كبير بحيث لم يعد بالامكان مقارنتها مع حالها قبل عشرة سنوات واذا كان لا بد من الحكم بأن تكلفة المعيشة قد ارتفعت عما كانت عليه فيجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الخدمات العامة المجانية ومقدار استهلاكها نظرا لانها معيار من معايير الرفاه الاجتماعى وهو أمر يصعب القيام به . وفى رأينا أن ارتفاع الاسعار المحلية وهبوط قيمة الجنيه الليبى محليا هو هبوط مؤقت سوف يتلاشى بمجرد عودة الاحوال الاقتصادية الى حالة التوازن من جديد فالبلاد لا تعاني من صعوبات فى ميزان المدفوعات ومركز الجنيه الليبى لم يتأثر وبالتالي قيمته لم تتدهور بالنسبة للبضائع الاجنبية نظرا لكون الزيادة فى النقد يقابلها زيادة حقيقية فى الثروة فالنقد ورأس المال هما صنوان بالنسبة لليبيا فى الوقت الحاضر ولو أنهما ليسا كذلك بالنسبة لأكثر البلدان التى تعاني من عجز فى ميزان مدفوعاتها . وبالتالي فإن الارتفاع فى الاسعار فى ليبيا لا يشكل تضخما بموجب التعريف الذى أوردناه سابقا .